

دور المدن المتوسطة في هيكلية وتوازن المجال الإقليمي
(مدينة السوق بولاية تيارت أمودجا)
البشير العرف⁽¹⁾ لعشيري الطاهر⁽²⁾

The Role of Middle Cities in Structuring and Balancing the Regional Space (The city of Sougueur in the state of Tiaret is a model)

1* Bachir Lorf / 2 Tahar Lachibi

^{1*}Ecole normale supérieure Mebarek Elmili Bouzareah / Laboratoire de d'histoire, civilisation et la géographie pratique / Bouzareah / Alger / Algérie.

²Ecole normale supérieure Mebarek Elmili Bouzareah / Laboratoire de d'histoire, civilisation et la géographie pratique / Alger / Algérie.

Abstract:

The western upper Plains region of Algeria from the problem of regional aménagement for the organization of human and economic aspects, In the space of achieving regional balance on the one hand, and regional development on the other. This is the result of unbalanced human construction in this region. This problem is mainly due to the rapid urbanization expansion and the slow movement of development in cities. Where the western steppe range is a prominent model to the problem of spatial imbalance between habitants' distribution and reconstruction movement in Tiaret state and it's growing urban agglomerations whether rural or semi-rural or urban quickly due to dehydration During recent years, This prompted many rural and nomadic residents to settle In a spontaneous and chaotic manner unplanned On the margins of the big cities. Here is the problem we are dealing with by forming an important network of middle cities with rapid urban dynamic and a slow development dynamic. Thus, the objective of studying this pattern from cities to highlight its impact in the space balance on the Movement for reconstruction, urbanization and development Facing the big cities, especially the city of Tiaret as the capital of the state With a local and regional dimension in the western upper plains. The interest in middle cities as a mechanism for guiding urban growth and a means of controlling in the growth of big cities to reduce its dominance in the regional space, It can only be achieved by supporting their role as urban centers you play an intermediary between big and small cities and the rural space in order to balance the urban network in the state of Tiaret.

Keywords : Middle Cities ; Big Cities ; Regional Aménagement ; Regional Balance ; Urbanization Expansion.

ملخص: يعاني إقليم السهول العليا الغربية في الجزائر من مشكل التهيئة الإقليمية لتنظيم المظاهر البشرية والاقتصادية في المجال لتحقيق التوازن الإقليمي من جهة، والتنمية الإقليمية من جهة أخرى. وذلك نتيجة التعمير البشري اللامتوازن بهذا الإقليم، وتعود هذه المشكلة أساساً إلى التوسع العمراني السريع وحركة التنمية المتباطئة في المدن. حيث يمثل النطاق السهبي الغربي نموذجاً بارزاً لمشكلة اللاتوازن المجالي بين التوزيع السكاني وحركة التعمير بولاية تيارت والتي بدأت تنمو بها التجمعات العمرانية سواء كانت ريفية أو شبه ريفية أو حضرية بشكل سريع نتيجة الجفاف خلال السنوات الأخيرة، مما دفع الكثير من سكان الأرياف والرحل إلى الاستقرار بطريقة عفوية وفوضوية غير مخططة بجواف المدن الكبرى. وهنا تتضح الإشكالية التي نعالجها من خلال تشكّل شبكة محممة من المدن المتوسطة ذات ديناميكية حضرية سريعة

وديناميكية تنموية متباطئة، وبالتالي فالهدف من دراسة هذا النمط من المدن هو إبراز تأثيرها في التوازن المجالي على حركة التعمير والتحصّر والتنمية في مواجهة المدن الكبرى لا سيما مدينة تيارت باعتبارها عاصمة الولاية ذات البعد المحلي والإقليمي بالسهول العليا الغربية. ذلك أن الاهتمام بالمدن المتوسطة كآلية لتوجيه النمو الحضري ووسيلة للتحكم في نمو المدن الكبرى وتجميع هيمتها على المجال الإقليمي، لا يتحقق إلا بتعزيز دورها كمراكز حضرية تلعب دور الوسيط بين المدن الكبرى والصغيرة والمجال الريفي بهدف توازن الشبكة العمرانية في ولاية تيارت.

الكلمات الدالة: المدن المتوسطة، المدن الكبرى، التهيئة الإقليمية، التوازن الإقليمي، التوسع العمراني.

المقدمة:

أدت ظاهرة التوسع العمراني السريع إلى عدم الاتزان في النسق الحضري بالجزائر، فمنذ العقود العشر الأخيرة وفي جهات كثيرة من إقليم السهول العليا الغربية بدأت تنمو المستوطنات البشرية سواء كانت ريفية أو شبه حضرية بشكل سريع إلى جانب المدن والمراكز الحضرية، وذلك نتيجة الجفاف الذي ضرب المنطقة خلال السنوات الأخيرة، مما دفع الكثير من سكان الأرياف والترحل إلى الاستقرار في تجمعات عمرانية بطريقة عفوية غير مخططة بجواف المدن المتواجدة هناك، وهذا ما ترتب عنه عدة اختلالات في توازن المجال الإقليمي حيث أصبحت التجمعات العمرانية بمختلف أحجامها تشكل شبكة عمرانية مهمة من المدن المتوسطة والصغيرة بإقليم ولاية تيارت ضمن نطاق السهول العليا الغربية. ولعلّ أهم ما ميّزها هو بروز مدن صغيرة ذات ديناميكية ديمغرافية مرتفعة وديناميكية تنموية متباطئة جعلت منها مجالا للنمو والهيمنة من طرف المدن الكبرى كما هو الحال في مدينة تيارت والتي امتد نفوذها في الوقت الراهن على 30 بلدية صغيرة لم يتجاوز سكانها 15.000 نسمة، وذلك باعتبارها مدينة ميترابولية ذات بعد إقليمي وجوهي في هذا النطاق من السهول العليا. وبالتالي أصبح التركيز على الاهتمام بالمدن المتوسطة وإعطائها أهمية بالغة باعتبارها أكثر من ضرورة لمواجهة هذه المشكلة، وتدارك النقائص المترتبة عن سياسة التعمير الخاطئة التي نتج عنها اختلال التوازن في التحضر والتنمية بين المدن الكبرى من جهة، والمدن الصغيرة من جهة أخرى بإقليم هذه الولاية على وجه الخصوص.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى الدور الذي تقوم به المدن المتوسطة في تنظيم المجال وإعادة التوازن الإقليمي بالولاية في الجزء الغربي من السهول العليا، ويتضح الهدف من الدراسة التي سنعالجها من خلال التركيز على مدينة من المدن المتوسطة بهذه الولاية، حيث ينبغي أن تكون ذات ثقل ديمغرافي ووزن حضري تعكس حجم المدن المتوسطة الراهنة في الجزائر وتتمتع بمؤهلات الاستقطاب في الهيراركية الحضرية والشبكة العمرانية، ورغم أنه توجد ثلاثة مدن متوسطة حاليا وهي: فرندة، قصر الشلالة، السوق إلا أن هذه الأخيرة (مدينة السوق) هي المدينة الوحيدة المؤهلة والتي تمثل نموذجا بارزا للمدن المتوسطة الحجم، ووقع اختيارنا لهذه المدينة من بين ثلاثة مدن متوسطة باعتبارها من أكبر المدن المتوسطة من حيث

الحجم السكاني حيث بلغ عدد سكان المدينة 94.000 نسمة حسب إحصائيات سنة 2018.(DPSBT, 2018). فمدينة السوق أصبحت مدينة متوسطة منذ سنة 1977 في الرتبة الثانية بعد مدينة تيارت من بين مجموع 42 مدينة بولاية تيارت، ولا زالت إلى اليوم تحافظ على هذه الرتبة في الشبكة الحضرية عبر مجال إقليم الولاية.

وفي هذا السياق تتمحور إشكالية الدراسة حول أهمية مدينة السوق كنموذج للمدن المتوسطة ومدى مساهمتها في تنظيم المجال الإقليمي ودورها في توازنه من خلال حركيتها، بحيث لم يعد الاهتمام بوظائف المدينة بقدر ما أصبح الاهتمام بحركيتها ومدى تأثيرها في إقليمها لأن المدينة المتوسطة تفرض وجودها إذا كانت قادرة على تنظيم مجالها المحيط بها، وهنا يتعلق الأمر بالمستوى الثالث من الهيراركية العمرانية والذي يتعلق بعملية الاستقطاب الحضري للمدينة في مجالها الإقليمي. وعليه فإن الإشكالية التي سنعالجها في هذه الدراسة تتحدد بطرح سؤالين رئيسيين وهما:

- ما هو دور المدن المتوسطة في تنظيم المجال الإقليمي بولاية تيارت بنطاق السهول العليا الغربية؟
- هل هناك دور حقيقي لمدينة السوق في تحقيق التوازن المجالي بإقليم ولاية تيارت؟ وأين يكمن أثرها في هيكلة وتوازن المجال الإقليمي؟

1. مفهوم ومعايير تحديد المدن المتوسطة في الجزائر:

1.1 مفهوم المدن المتوسطة:

يعتبر مفهوم المدن المتوسطة غاية حساسة في حد ذاتها، على الرغم من كونها هدفا لإنتاج علمي فإن اعتبار أي تعريف فقط ليس دائما موضوع اجماع الباحثين، وكنتيجة لذلك فإن مفهوم المدن المتوسطة يجرنا إلى الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير وبالأساس المعيار الحجمي والوظيفي في إطار العناصر الديمغرافية والاقتصادية، ودور هذه المدن في المجال. ويمكن اعتبار هذا التعريف من طرف الاتحاد الدولي للمعماريين، حول المدن المتوسطة والتحضر العالمي لعام 1999، من أهم الأعمال التي عرضها وحدد مفهومها بأنها تلك المدن التي تقدم خدمات نوعية لسكانها والسكان المتواجدين داخل إقليمها الإداري سواء كانت تجمعات حضرية أم ريفية، وهي مدن تتوفر على حد مقبول من الرفاهية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، بالإضافة لكونها قطب اقتصادي لإقليمها طالما تتركز بها مختلف مقرات المؤسسات الإقليمية والوطنية، وبالتالي فهي مركز للتدفقات سواء كانت بشرية أو خدمية أو سلعية، كما تتوفر على هياكل الإدارة والحكم المحلي أو الإقليمي، وبالتالي تساعد على تجسيد سياسات اللامركزية (قابوش، 2005) فمسألة المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم تمت مناقشتها على نطاق واسع، بسبب صعوبة تحديد تعريفها. وتظهر الأبحاث المختلفة حول المدن المتوسطة الحجم أن النقاش حول المفاهيم مفتوح للغاية ومتطور للغاية في الجغرافيا. حيث توجد مدن متوسطة الحجم بالتأكيد، لكن من الصعب

تحديدها بدقة، خاصة عند إجراء مقارنات دولية. في الواقع، تختلف معايير تحديد المدن المتوسطة الحجم حسب البلد والفترة. لذلك يستخدم معظم الباحثين البيانات الديموغرافية للتمييز بين هذه المدن وبين الكبيرة والصغيرة ، ولكن هناك عتبات تقارب عدد الباحثين أو المنظمات المسؤولة عن جمع هذه البيانات ومعالجتها (Demaziare, 2014)، ولعل الإشكالية التي تطرح اختلاف الباحثين في تحديد مفهوم المدن المتوسطة نجد أن الطرح الذي يطرحه قيصر (B. Kayser) عند محاولته تحديد مفهوم المدن المتوسطة الحجم، فقد حدد عدد السكان هذه المدن ما بين 20.000 و 200.000 نسمة (Bernard, 1973). ولكن التركيز على المعيار الديمغرافي كمتغير ومعيار وحيد في تعريف المدن المتوسطة لا يكفي في إعطائنا مفهوم محدد لها، وهذا المعيار يتغير من دولة لأخرى حسب عدد سكان المدينة وحسب توزيعهم الحضري، في حين أنه في فرنسا وحسب دراسة من طرف داتار (Datar) حيث ركز في هذه الدراسة على المعيار الحجمي والمعياري الوظيفي ذلك لاختلاف مستويات النمو الديمغرافي والنشاط الاقتصادي، ومميزات الموقع الجغرافي من مدينة إلى أخرى والدور المجالي المختلف، بالإضافة إلى طبيعة النمو العمراني غير السريع والتنقل بها سهل وتسييرها غير مكلف، وتميزها بحياة حضرية هادئة (قابوش، 2005).

أما مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر فيتضح من خلال اسهامات الباحثين الجزائريين عند محاولتهم إعطاء مفهوم مناسب للخصائص الديمغرافية والعمرانية للجزائر، فنجد محمد الهادي لعروق يركز في تحديده لمفهوم المدن المتوسطة على تحليل الهيراركية الوظيفية للمدن وعلى تحديد الوزن الوظيفي، وهو يرى أن الوظائف الرئيسية تتجاوز حدود مجال المدينة ذاتها، بل تمتد إلى مراكز عمرانية أخرى بما فيها الأرياف المجاورة للمدينة. فمن الناحية الديمغرافية نجده أنه يعتبر كل مدينة يتراوح عدد سكانها ما بين 20.000 و 50.000 نسمة هي مدينة متوسطة، وتعد ذات نط حضري كامل. ومن الناحية الوظيفية فهو يركز على الجانب الوظيفي أي أنماط الوظائف والمرافق التي يمكن أن تقدمها المدينة، بالإضافة إلى المنشآت الصناعية بحيث يحدد عدد الوظائف بها بين 80-200 وظيفة، مع أنها تمثل عاصمة ولاية أو مركز دائرة وتمارس دورا قياديا على الصعيد الإداري (لعروق، 1991). وبالتالي يتضح أن المعيار الديمغرافي في الجزائر كمتغير وحيد هو معيار أساسي في التفريق بين المدن المتوسطة والمدن الصغيرة، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين يفرقون بين المدن المتوسطة والمدن الصغيرة من خلال المعيار الديمغرافي فهناك من يرى بأن المدن الصغيرة هي كل المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5000 و 30.000 نسمة، أما مارك كوت (Marc Côte) فيعرف المدينة الصغيرة الجزائرية بأنها: " كل التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 8000 و 30.000 نسمة وتضم ما بين 100 إلى 800 مؤسسة تجارية، و 20 إلى 40 نمطا من المرافق" (Bousmaha, 2014). ومن خلال المفاهيم السابقة

يمكن القول بأن المدن المتوسطة هي مراكز أو تجمعات حضرية يتراوح عدد سكانها ما بين 50.000 و100.000 نسمة، وقد تزيد قليلا عن هذا العدد في حدود 120.000 نسمة كأقصى حد، وهي تمثل في الجزائر مقر الدوائر والبلديات من خلال الدور الوظيفي الإداري الذي تؤديه في مجالها الإقليمي، وتتركز بها مختلف المرافق والخدمات الضرورية للسكان. وهي تتميز بنشاطاتها الاقتصادية الصناعية والحرفية والثقافية والتي تجعل منها منطقة ذات نمط حضري كامل.

2.1 معايير تحديد المدن المتوسطة:

يبدو أن هناك عدة معايير لتحديد المدن المتوسطة باختلاف بيئة المدينة، كما أنه هناك خصائص ديمغرافية والمتمثلة في حجم وعدد السكان وهي خاصية تختلف من مدينة إلى أخرى، بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والتي تتعلق بنوع النشاطات السائدة في المدينة والتي تميزها عن باقي المدن الأخرى، فقد يكون هذا النشاط صناعيا أو تجاريا وقد تكون نفس النشاطات لكن بنسبة متفاوتة.

أولا: المعايير الديمغرافية: إذا كان تعداد سكان المدن المتوسطة قد حدد في المغرب الأقصى ما بين 50.000 و80.000 نسمة، وفرنسا مثلا حجم المدن المتوسطة يتراوح بين 20.000 - 100.000 نسمة وفي الصين يتراوح بين 200.000 - 500.000 نسمة وفي الأرجنتين بين 50.000 و1000.000 نسمة (قابوش، 2005). وبالتركيز على التعريف الذي حدده الديوان الوطني للإحصاء (ONS) والذي يعتمد في البداية على المعيار الديمغرافي كعيار مباشر لحصر هذا النوع من المدن، علما أن التعريف الدقيق لها ينبغي أن يكون مبني على عدة عناصر من بينها الهياكل التجارية، التجهيزات، الدور الوظيفي الذي تلعبه في المجال، أي ليس هناك اتفاق على حجم السكان لهذه المدن فقد يكون أقل من 50.000 نسمة، وتعتبر مدينة متوسطة كما قد تكون أكثر من 100.000 نسمة (نزاري، 2009). أي أنّ كل مدينة بلغ عدد سكانها حوالي 50.000 نسمة فهي تصنف مدينة متوسطة بحكم حجم السكان بغض النظر عن الرتبة الإدارية والدور الذي تؤديه في المجال، أو مدى المرافق التي تتوفر عليها ونمط الخدمات التي تقدمها في الهيراركية الحضرية. أما بالنسبة لقانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وفي مادته الثالثة فقد صنف المدن وفق المعيار الديمغرافي كالتالي:

- الحاضرة (متروبول) وهي تجمع حضري لا يقل عدد سكانه عن 300.000 نسمة، ولها إشعاع جهوي أو وطني ومؤهلة لتطوير وظائف ذات مستوى عالمي.
- المدينة الكبيرة وهي كل تجمع حضري يزيد عدد سكانه عن 100.000 نسمة ("القانون 20/1 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة"، 2001).

أما القانون التوجيهي للمدينة في المادة الرابعة فقد وضع منظومة هرم المدن الجزائرية بتفصيل الفئات الأخرى على النحو التالي:

- **المدن المتوسطة** وهي تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و 100.000 نسمة، أما المدن الصغيرة وهي تجمع حضري ما بين 20.000 و 50.000 نسمة ("**القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، 2006**"). وإذا قارنا بين عدد السكان الذي حدده الديوان الوطني للإحصاء سنة 1998 والقانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006 لوجدناهما متطابقين تماما بحيث أن كلاهما يحدد المدن المتوسطة ما بين 50.000 إلى 100.000 نسمة كميّار ديمغرافي مناسب لحجم هذا الصنف من المدن. ومن جهة أخرى نجد بعض الباحثين يحددون عدد سكان المدينة المتوسطة بين 80.000 و 108.000 نسمة وأنها تضم 90 نشاطا تتكفل بها 3100 وحدة وظيفية (**قابوش، 2005**)، كما أنها ذات رتبة إدارية مهمة عادة ما تكون مركز دائرة أو عاصمة ولاية، وتبرز فيها خدمات الثلاثي السامي ولها نفوذ على إقليمها الإداري وفق الجدول رقم (1) أسفله.

الجدول رقم (1): فئات المدن الجزائرية حسب التصنيف الوظيفي

فئات المدن	عدد الوظائف التجارية	عدد المؤسسات	متوسط عدد السكان
المدن الصغرى	72-90	938	39888
المدن المتوسطة	90	3100	96342
المدن الكبرى	94	4482	131425

المراجع: قابوش عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص 217.

ومن هذا المنطلق فإن النموذج الجزائري لهرم أحجام السكان حسب المييار الديمغرافي يتشكل، بحسب التشريعات المنظمة للعمران وما صممه الديوان الوطني للإحصاء من مستويات حجية، تتوزع في شكل هرم متدرج، تبدأ قاعدته من المركز الحضري وتنتهي عند الحاضرة (متروبول) في قمته. حيث تتميز الشبكة الحضرية الجزائرية بتوسع القمة العلوية للهرم الحضري وتعزيز مكانة المدن المتوسطة الحجم (100.000-50.000 نسمة) (**غصير، 2018**). وهذا المييار لتحديد المدن المتوسطة في الجزائر يكاد يتوافق تقريبا مع بعض المدن المتوسطة في المغرب العربي حيث نجد أن أحد الباحثين الموريتانيين يحدد المدن المتوسطة الموريتانية بناء على المييار الإحصائي خلال الفترة ما بين 2000-2013 أن المدن المتوسطة في موريتانيا هي: "كل التجمعات التي يقدر عدد سكانها أو يقل عن 20.000 نسمة أو يساوي عدد سكانها 120.000 نسمة كأقصى حد. وبالتالي فإن التحضر بالجزائر في الواقع كان ديمغرافيا قبل أن يكون اقتصاديا أو إداريا أو وظيفيا فيما يتعلق بالمدن المتوسطة على وجه الخصوص (**Sidahmed, 2016**).

ثانيا: المعايير الاقتصادية والوظيفية: وتتمثل في الأنماط الاقتصادية غير المتجانسة، كما أنها تعتبر معظم هذه المدن المتوسطة لتوطن المشاريع الاقتصادية، وأنها تضم 90 نشاطا وتتكفل بها 3100 وحدة وظيفية على الأقل، كما تعتبر قطبا هاما لجذب مختلف النشاطات والوظائف، ويشترط أن يكون 75% من سكان

هذه المدن يشتغلون في النشاطات غير الزراعية. بالإضافة إلى انتشار المهن الحرة والمراكز التجارية ومختلف الخدمات وبعض المؤسسات الصناعية، كما تتميز بالتطور السريع للقاعدة الصناعية لا سيما قطاع الصناعة والخدمات (نزاري، 2009). وحتى تكون المدينة ظاهرة عمرانية متكاملة لا بدّ من ربط المقياس الاقتصادي بالدور المجالي للمدن المتوسطة، وينبغي أن تشكل هذه الأخيرة في الجزائر أساسا لا غنى عنه في عمل البناء الجهوي سواء تعلق الأمر بمتطلبات التنمية الجهوية ذاتها أو بالتحكم في انسجام التعمير، فالمدن المتوسطة لا يمكن أن تكون مدن عبور أو مراكز مرور أو نزوح تجريبي بل ينبغي تصورها كعوامل تواصل اقتصادي ووظيفي حقيقي بين البيئة الحضرية (عواصم توازن جمهورية، عواصم فرعية) والمدن الداخلية. والمدن المتوسطة التي تعد فعلا توأما للتنمية الجهوية في نقطة وصلها وتكاملها مع التنمية المحلية ينبغي أن تمثل عنصرين في النجاح هما: إطار الحياة الجيد والتسيير البعيد عن الهيمنة التي تمارسها المدن الكبرى من جهة. وتوفير الخدمات والتجهيزات التي لا تستطيع توفيرها المدن الصغيرة والمجال الريفي من جهة أخرى، ومنه فإن سياسة المدن المتوسطة يجب أن يكون لها مضمون دقيق يتمحور حول ثلاث نقاط عمل هي:

- أ- تشجيع المدن المتوسطة وتطويرها يجب مراعاتها في إطار آليات ومساعدات مالية خصوصية.
- ب- يجب أن يكون تعميرها مكيفا مع حجمها ومحيطها لتجنب التضخم العمراني والمباني الثقيلة في العمارات والبنائات العالية.
- ج- يجب أن يكون تمويلها محل رعاية خاصة من جانب الدولة في إطار مخطط شامل للتنمية في إطار التعاون ما بين المدن والبلديات.

والمدن المتوسطة على المستوى الاقتصادي التي سيجبر مجال اختصاصها بالضرورة بين البلديات أمرا لا بد منه لإنشاء نسيج صناعي جهوي سيتولد من الأنشطة المحركة التي تهيكلها البنية الحضرية العليا، وبذلك ستكون المدن المتوسطة في الجزائر المحور الأساسي لمناطق التوسع الاقتصادي وبرامج استقبال نقل المواقع الصناعية وكل الأعمال المتعلقة بترقية الاقتصاد المحلي لتفادي تشتت وتمييع كافة البرامج والأعمال بين عدد كبير من المدن البلدية التي كثيرا ما تكون ناشئة مثلما كان الحال في الماضي. كما استفادت المدن المتوسطة في الجزائر سواء الساحلية منها أو الداخلية من بعض الاستثمارات الصناعية مثل الشلف، سعيدة، تيارت والسوق وفرنندة وأنشئت بها مناطق صناعية... وأغلب هذه المدن كانت في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي (التيجاني، 2000). إن دراستنا في مجال المدن المتوسطة ينبغي أن ترمي بذلك عن طريق انتقاء المدن المعنية وتنسيق الأعمال والوسائل فيها إلى ترشيد التعمير الجهوي والعمراني بصورة عامة من خلال توجيهه لا نحو مواقع الأنشطة الحضرية المناسبة فحسب (رحاني، دت). فالمدن المتوسطة تتحدد من خلال دورها المجالي الهام والفعال في الديناميكية وتأطير المجال، وكذلك من وظائفها في ضبط وتوجيه النمو الحضري، بالإضافة إلى دورها في توازن الشبكة العمرانية بصفة خاصة وهذا بإعادة النظر من طرف الدولة في استغلال المجال وهيكله المنظومة الحضرية. وعليه فتحديد المدن المتوسطة يكمن في وظيفتها التي تؤديها في هيكله المجال للحفاظ على نظام حضري متكامل ومتوازن، وتخفيف الخناق على التجمعات الحضرية الكبرى، وتأطير المدن الصغيرة المتواجدة في إقليمها والذي يختلف من مدينة إلى أخرى (نزاري، 2009). فالمدن المتوسطة يجب أن تكون مجالا حضريا لمختلف الأنشطة التي لا تتوفر عليها

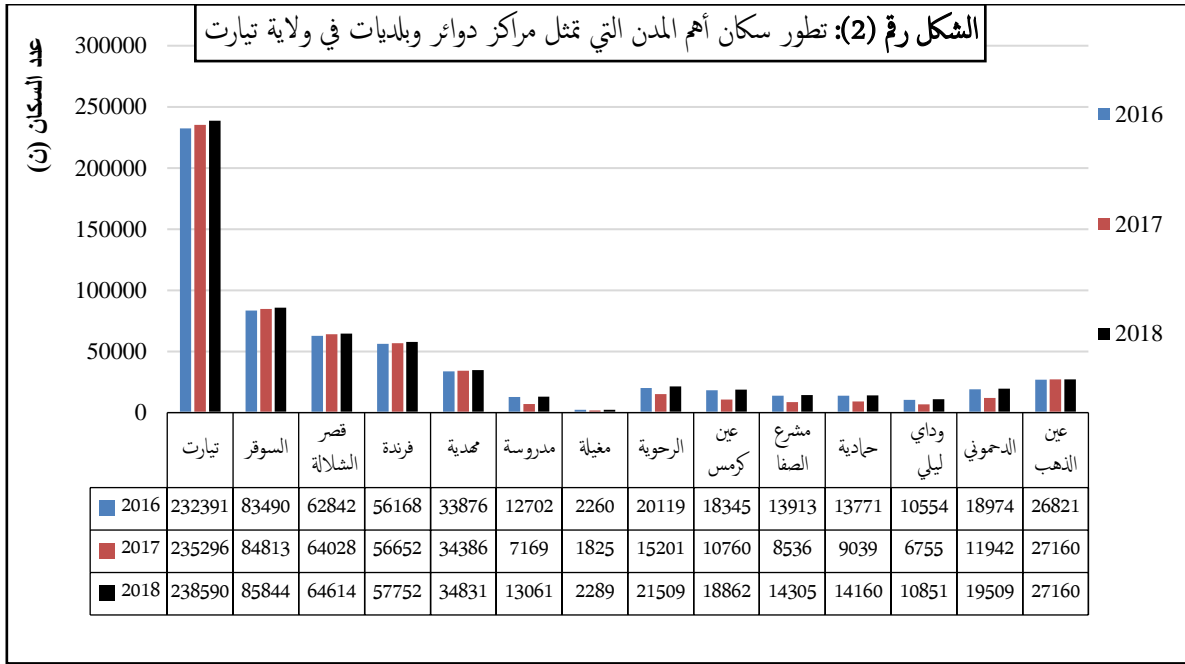
المدن الصغيرة والمجال الريفي، وخاصة الأنشطة الصناعية والتجارية والتي تعتبر عاملاً للاستقطاب والاستثمار والتنمية.

2. أهمية المدن المتوسطة في تنظيم المجال الإقليمي بولاية تيارت:

1.2. دور المدن المتوسطة في تكثيف الشبكة الحضرية:

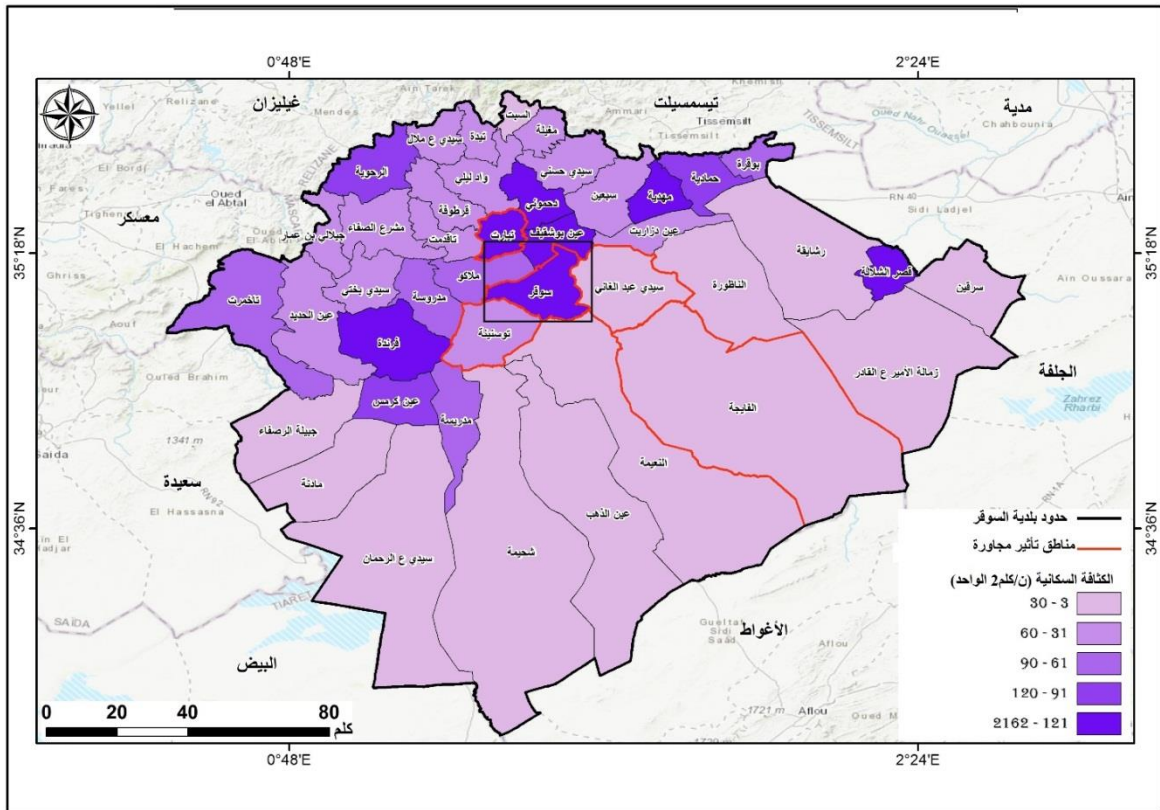
إن الأهمية المعطاة في السنوات الأخيرة للفئات العمرانية تجعل المدن المتوسطة تشكل حلقة الوسط في الهيراركية العمرانية، وهذه الأهمية لم تكن من باب الصدفة بل جاءت كنتيجة إلزامية فرضت نفسها على السلطات العمومية لإعادة النظر في توازن الشبكة الحضرية لتدارك السلبيات والنقائص التي أدت إلى النمو العمراني المتصاعد للمدن الكبرى على حساب المراكز الحضرية والمدن الصغيرة. ومن هذا المنطلق يمكن إبراز دور المدن المتوسطة في تكثيف الشبكة الحضرية وتنظيم الهيكل الحضري بمجال إقليم ولاية تيارت، وسنعمد في هذه الدراسة على المعيار الديمغرافي الذي اعتمده الديوان الوطني للإحصاء في تصنيف المدن المتوسطة والتي حدد عدد سكانها ما بين 50.000 – 100.000 نسمة حيث نجد أن ولاية تيارت حسب إحصائيات سنة 2018 تحتوي على ثلاثة مدن متوسطة الحجم وهي بالترتيب: السوق، قصر الشلالة، فرندة، وقد تبين أن الإطار الحضري الناتج عن التحضر الاستثنائي غير متوازن، فمنطقة ولاية تيارت بها عدد قليل نسبياً من المدن المتوسطة. ناهيك عن أن هذه التجمعات هي في الغالب مدن صغيرة يتراوح سكانها بين 5000 و 20.000 نسمة (PAWT, 2018)، ولما كان مجال الدراسة واسعاً يغطي جزءاً كبيراً من ولاية تيارت والتي تقدر مساحتها بـ 2005.005 كلم² وتضم ثلاثة مدن متوسطة تتباعد في موضعها الجغرافي وتتفاوت في عدد سكانها فإننا سنركز على مدينة السوق التي تعدّ نموذجاً بارزاً للمدن المتوسطة، حيث أنها المدينة الثانية بعد مدينة تيارت في عدد السكان وتحتل الرتبة الثانية في الهرم العمراني ذات حجم حضري كبير، كما أن موقعها المتميز على أحد أهم محاور الطرق الرئيسية في الجزائر عند إلتقاء أهم الطرق الرئيسية وهو الطريق الوطني رقم 23 مع الطريقين الولائيين رقم 03 و 06 جعل منها مدينة السوق إقليم حضري أقرب إلى مركز القرار من المدينة تيارت عاصمة الولاية (SCU, 2014).

ويتضح من خلال الخريطة رقم (2) أن مدينة السوق والتي تعتبر نموذجاً بارزاً يعكس الوزن الحضري للمدن المتوسطة في ولاية تيارت تتميز بكثافة سكانية عالية تتجاوز 121 نسمة/كلم² وتصل في المدينة إلى 2100 ن/كلم²، فهي بهذه الكثافة السكانية المرتفعة تنافس مدينة تيارت عاصمة الولاية والتي تصنف ضمن المدن الولائية الكبرى والتي بلغت بها الكثافة السكانية داخل المدينة 2161 نسمة/كلم² حسب إحصائيات 2018 (أنظر الخريطة رقم (2))، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على الثقل السكاني والوزن الديمغرافي الذي تتميز به مدينة السوق في تكثيف الشبكة العمرانية بالمجال الإقليمي يتركز على المناطق والمدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي لها وزن ديمغرافي كبير في عملية التعمير والتوسع العمراني على مستوى المجال الحضري للولاية، رغم أن هذا المجال يتكون من شبكة عمرانية مهمة من المدن الصغيرة إلا أن تأثيرها في تكثيف الشبكة الحضرية يبقى ضعيفاً بالمقارنة بالوزن السكاني والكثافة السكانية لهذه المدن.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مكتب الإحصاء، مديرية البرجحة ومتابعة الميزانية، ولاية تيارت، 2018.

الخريطة رقم (1): الكثافة السكانية والوزن السكاني لبلدية السوقر في المجال الولائي التياري سنة 2018



والمصنوع من مختلف الصناعات الاعمال عظمي معطيات أن 80% لولاية تيارت، المحرك التي حصة 2018، كما أن جميع هذه المساكن حضرية تقريبا مما يبين الهيمنة الحضرية لهذه المدينة على المجال (SCU, 2014). وعلى هذا الأساس فإن مدينة السوقر في مجالها الحضري تحافظ على علاقتها القوية في محيطها المجالي، مع تيارت ومع جزء كبير من منطقة السهوب بأكملها جنوب الولاية، مما جعل

هذه المدينة تتوسع منطقة نفوذها باعتبارها ممر حيوي عمراني يمتد من مدينة مهدية شرقا إلى فرندا غربا، ولها وزنها العمراني في تكثيف الشبكة الحضرية بهذا المجال. وهنا يظهر الدور الهام لمدينة السوق في تكثيف الشبكة الحضرية من خلال التركيز المستقطب من قبل هذه المدينة كقطب حضري رئيسي بنسبة تصل إلى 70 %، وتظهر بها الكثافة السكانية بمعدل مرتفع أكثر حتى من متوسط الكثافة بولاية تيارت (107.6 ن/كلم²) سنة 2008 (PDAU, 2012). وهذا الضغط شديد التركيز على مستوى مدينة السوق والمقدر بـ 330 ن/كلم² يعادل ثلاثة أضعاف كثافة مجالها الحضري على مستوى الدائرة. و بالتالي تعد مدينة السوق المدينة الحضرية ذات البعد الإقليمي دون تعزيز دورها في الهيراركية الحضرية من طرف التجمعات العمرانية الأخرى الأصغر منها حجما في المجال، رغم قرب المسافة بينها وبين مدينة تيارت عاصمة الولاية والتي لا تبعد عنها إلا بمسافة 25 كلم جنوبا عبر الطريق الوطني رقم 23، حيث لا يوجد في البلديات التابعة لدائرة السوق أي مدينة في مثل هذا الموقع يمكن اعتمادها بشكل خاص كعيار في تكثيف الشبكة الحضرية، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد مدينة تيارت العاصمة المركزية للولاية من حيث (السكان، معدل النمو الحضري، الهيراركية الحضرية، تركيز النشاطات الاقتصادية، الخدمات...).

2.2. دور المدن المتوسطة في تعزيز الوزن الحضري للتجمعات العمرانية الثانوية:

تعتبر المدن المتوسطة بهذه الولاية آلية من آليات تعزيز النمو الحضري في المراكز العمرانية الثانوية، حيث أنه يمكن الاستدلال على ذلك من خلال ثلاثة مقاييس حضرية تبرز دور هذه المدينة ومكانة وزنها الحضري بمجال نفوذها، وهذا ما يتجلى في الميزات التالية:

- الاستمرار الطبيعي للتوسع العمراني المتزايد بهذه المدينة نفسها، والتي تغطي مساحة أكثر من 800 هكتار وهو ما يعني أنها تمثل وحدة حضرية متوسطة الحجم بالمجال الحضرية بإقليم دائرة السوق.
- أكبر مدينة متوسطة تمثل حلقة ربط بين التجمعات الحضرية والمدن الصغيرة الأقل منها حجما عبر الطريق الوطني رقم 23، كما هو الحال في مدن: توسنينة وسيد عبد الغني، وفايجة، وملاكو والتي لا يتجاوز عدد سكانها 15.000 نسمة في حدود آفاق 2025.
- تتفوق مدينة السوق كمدينة متوسطة عن جميع المدن الواقعة في مجال الدائرة، وذلك من خلال مؤشرات التحضر والتي يمكن على أساسها تحديد المدينة حسب الرتبة التي تحتلها في الهيراركية الحضرية بين المدن الأخرى (أنظر الجدول رقم (2) أسفله).

الجدول رقم (2): مؤشرات التحضر لمدن بلديات دائرة السوقر في الشبكة الحضرية سنة 2008.

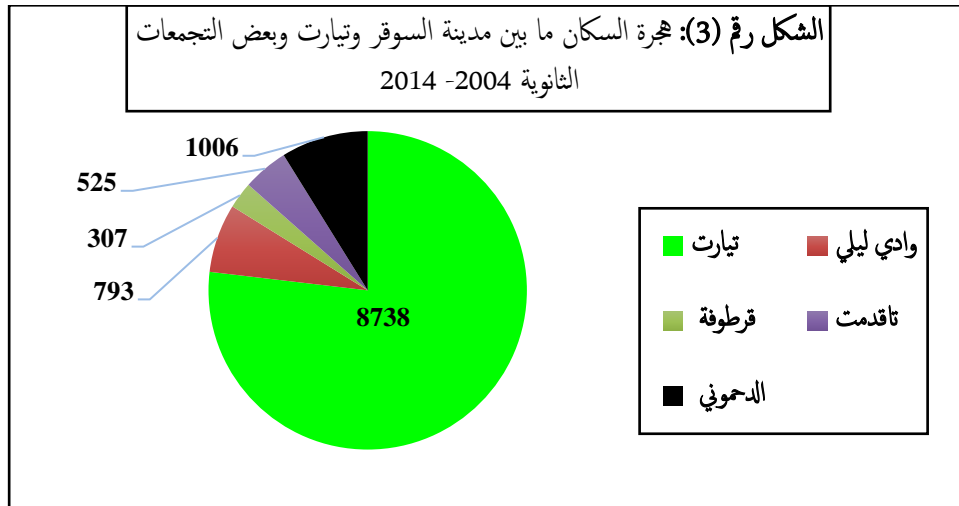
المؤشر البلدي	الساكن	معدل التضر	المرشحة البلدية	المرافق البلدية	المرافق البلدية
السوق	03	02	02	03	03
فاي	-	00	00	00	02
توس	-	00	01	00	02
سيدي	-	00	-	00	02

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخطط التناسق الحضري لبلدية السوقر، 2014، ص 19.

وخلال الفترة الممتدة بين 1987-1998 عرفت مدينة السوقر معدل نمو كبير بلغت نسبته 4.03 %، وهذا ناتج عن جاذبية هذه المدينة من المدن المتوسطة وقد زاد من نموها الحضري ظاهرة النزوح الريفي إليها نتيجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي عرفتها ولاية تيارت، حيث تمثل مدينة السوقر لوحدها حوالي 12 % من إجمالي سكان إقليم الولاية والذي يضم 42 بلدية بما فيها مدينة السوقر والتي تمثل مقر الدائرة وقطبا إقليميا بامتياز من خلال مستوى المرافق والخدمات التي تسمح لها بأداء وظيفة الاستقطاب والتنمية المحلية بهذه الولاية (SCU, 2014).

وبالتالي فمدينة السوقر لها وزن كبير في استيعاب الكثير من سكان التجمعات الثانوية بمجالها الحضري، ودورها في تعزيز اندماج هذه التجمعات الثانوية في الشبكة الحضرية التي تهيمن على مجالها العمراني. فمدينة السوقر أصبحت مدينة متوسطة منذ سنة 1977 كمدينة في الرتبة الثانية بين مدن الولاية، ولا زالت إلى اليوم تحافظ على هذه الرتبة في الشبكة الحضرية عبر مجال إقليم الولاية. ويتيح لنا تحليل المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه التمييز بين وحدتين إقليميتين مختلفتين، حيث تظهر الأولى في مركز بلدية السوقر كبلدية حضرية تهيمن عليها قطب حضرية

بحجم مدينة متوسطة (تعادل 15 نقطة)، أما الوحدة الثانية فتتمثل في توسينية (5 نقاط) ثم مراكز بلديات سيدي عبد الغني (نقطتان) وفاجة (نقطتان)، وكلها مدن صغيرة في طور النمو في الترتيب من حيث الهراركية الحضرية حيث تفصلها بين 10 إلى 13 نقطة للرقي إلى مرتبة المدن المتوسطة، وظلت تمثل مراكز حضرية ومصادر هجرة سكانية نحو مدينة السوق باعتبارها المدينة الوحيدة التي تمثل مدينة بحجم متوسط في مجالها الإقليمي. وتجدر الإشارة إلى أن تقييم هذه المؤشرات يكون وفق معايير أو مقاييس نقطية كالتالي: بالنسبة للسكان تمتح ثلاث نقاط لكل مجموعة حضرية تضم أكثر من 30.000 نسمة، ونقطة واحدة لأقل من هذا العدد. ومن 1 نقطة إلى نقطتان 2 لمعدل التحضر ابتداء من 50% في حين المشاريع البلدية نقطتان لكل مشروع، كما تمتح ثلاث 3 نقاط لكل مجموعة حضرية ونقطة واحدة لكل مرفق من المرافق المنجزة بين البلديات وتمثل خصوصا في مياه الشرب، الطاقة، وتوصيل شبكة الغاز إلى المدينة. ومعظم التجمعات الثانوية التي تشكلت حول المجال الإقليمي لمدينة السوق كان بفضل التوسع العمراني الذي عرفته هذه المدينة منذ سنة 2000، فقد كان للهجرة العكسية باتجاه القرى الريفية التي هجرها سكانها سنوات التسعينات دور كبير في تعمير هذه التجمعات وسياسة التنمية الريفية التي تبنتها السلطات المحلية، حيث نجد مثلا مجموعة الخربة وبوكرمة أخذتا في النمو العمراني بعودة الكثير من سكان المدينة إلى هذه القرى التي تحولت اليوم إلى تجمعات ثانوية تحيط بالمدينة وتستفيد من نشاطاتها ومشاريعها التنموية.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات مكتب الإحصاء، مديرية البرجة ومتابعة الميزانية، ولاية تيارت، 2018.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أعلاه أن مدينة السوق في ولاية تيارت لها دور كبير في النمو العمراني للتجمعات الثانوية، حيث أن الهجرة السكانية باتجاه هذه التجمعات يزيد من وزنها الحضري، ويعزز مكانتها كتجمعات ثانوية خاصة منها المجاور لمدينة تيارت التي تحتل أعلى قمة الهرم العمراني باعتبارها من المدن الكبرى وعاصمة الولاية، فنجد أن المجموعة العمرانية الدهموني

قد استقبلت 1006 نسمة خلال الفترة ما بين 2004-2014 أي خلال مدة عشر سنوات، وهذا عدد كبير مقارنة بمدينة تيارت والتي استقبلت 8738 نسمة، وبمجموع 2631 نسمة على مستوى جميع التجمعات الثانوية المجاورة بمدينة تيارت، وهذا الرقم يعكس مدى تعزيز المدن المتوسطة في نمو التجمعات العمرانية الثانوية والتي تقع تحت هيمنة المدينة الكبرى تيارت عاصمة الولاية بحكم القرب الجغرافي منها، ووقوعها مجاورة لها، إلا أن دور المدن المتوسطة لا يقل تأثيراً عن هذه المدينة الكبيرة في الولاية رغم بعدها عن مجالها الإقليمي في الولاية، فمنها مدينتين بعيدتان جغرافياً عن مدينة تيارت بـ 120 كلم إحداهما في أقصى شرق الولاية وتمثل في قصر الشلالة والثانية تتمثل في مدينة فرندة وتقع في الجنوب الغربي، باستثناء مدينة السوقر والتي لا تبعد عن مدينة تيارت إلا بـ 25 كلم جنوب عاصمة الولاية.

3. تأثير المدن المتوسطة في التوازن الإقليمي بولاية تيارت:

لم يعد الاهتمام بوظائف المدينة بقدر ما أصبح الاهتمام بحركيتها ومدى تأثيرها في إقليمها لأن المدينة تفرض وجودها إذا كانت قادرة على تنظيم مجالها المحيط بها، وهنا يتعلق الأمر بالمستوى الثالث وهو من بين المستويات التي حددها (مارك كوت) للبحث الجغرافي في عملية الاستقطاب الحضري للمدينة في مجالها الإقليمي الذي تنتمي إليه، ويتعلق الأمر بالإقليم الحضري وهو المجال الوظيفي أي المجال الذي تربطه علاقات اقتصادية وخدمانية بالمدينة وتعتمد الدراسة هنا كذلك على التدفقات الأشخاص والبضائع والأموال والقرار كما أصبح تناول المدينة ضمن الشبكة كنقطة التقاء محاور الطرق أو لتدفقات المسافرين والسلع. فالمدينة هي مركز عقدي تتقاطع فيه كل محاور التبادلات (كبيش، 2011)، وفي هذا السياق إذا أخذنا في الاعتبار أهمية المدن المتوسطة في التوازن الإقليمي مثلما أشرنا إليه سابقاً فإنها تمثل أقطاب حضرية لا بد منها للتوازن العام في تنظيم التعمير والنهوض الفعلي بالتنمية المحلية فإن استراتيجية التهيئة الإقليمية يجب أن تولي عناية خاصة لدور المدن المتوسطة في التنمية الشاملة لا سيما في مناطق السهول العليا في إطار إنعاش المدن الصغيرة والحد من الهجينة والنفوذ الإقليمي للمدن الكبرى للحفاظ على التوازن الإقليمي.

1.3 محاور للربط بين المدن الكبرى والصغيرة:

تمثل المدن المتوسطة محاور للربط الإقليمي بين المدن الكبرى لا سيما بين مدينة تيارت والتي يصل عدد سكانها حسب إحصائيات 2018 (241000 نسمة) والمدن الصغيرة والتي تتمثل في المراكز الحضرية والتجمعات الحضرية والتي يتراوح عدد سكانها ما بين 20.000 إلى 50.000 كأقصى حد، وبالتالي فإن مدينة السوقر بحجمها الحضري وثقلها السكاني وبحكم موضعها الجغرافي في سهل سرسو بإقليم ولاية تيارت فهي تمثل محور وعقدة ربط بين العديد من المراكز والمدن الحضرية الصغيرة ومدينة تيارت التي تمثل مركز الولاية وعاصمتها، ودورها كمحور ربط وعبور

استراتيجيين يظهر من خلال الشكل رقم (5)، حيث لا تعد هذه المدينة منطقة عبور فحسب وإنما مركز عقدي تتقاطع فيه كل محاور التبادلات والطرق:

- مدينة السوقر هي المدينة الوحيدة من بين المدن المتوسطة والتي تتصل مباشرة بمدينة تيارت عبر الطريق الوطني رقم 23، والذي يعدّ من أهم المحاور والطرق الرئيسية في إقليم الشمال الجزائر من حيث حركة المرور والنقل والمواصلات، فهي مدينة محورية للربط بين مدينة كبيرة عاصمة الولاية على المستوى الإقليمي، وبين مدينة متوسطة لها وزنها الحضري والجهوي والتي تمثل في مدينة آفلو بولاية الأغواط جنوبا.

- تعتبر هذه المدينة حلقة ربط بين عدة مدن صغيرة، فهي محور ربط لفك العزلة عن هذه المدن كما هو الحال في الطريق الولائي الرابط بين مدينة السوقر وسيدي عبد الغني في الجهة الشرقية ومع مدينة ملاكو في الجهة الغربية.

- تعد مدينة السوقر أقرب مدينة من المدن المتوسطة إلى مدينة بوشقيف عبر الطريق الولائي رقم 06 مقارنة بقصر الشلالة وفرندة، فهي أقرب مدينة إلى مدينة تيارت فهي لا تبعد عنها إلا بـ 30 كلم، وهي لا تبعد عن مدينة تيارت إلا بـ 25 كلم. فالمسافة تكاد تكون متساوية بينهما في شكل مثلث قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب.

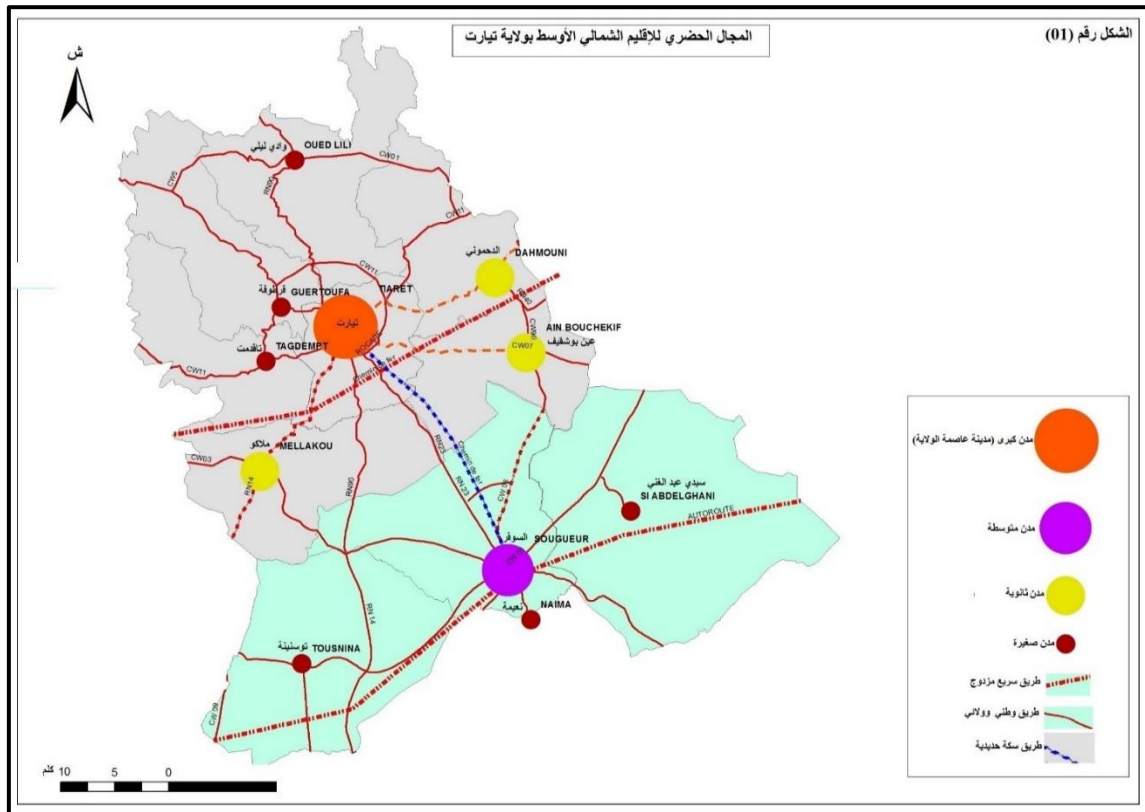
- تمثل مدينة السوقر محور ربط واتصال إقليمي بين مدينة تيارت في شمالا في سهل سرسو وبين ثلاث مدن سهبية في الجنوب وهي: سيدي عبد الغني ونعيمة وتوسنينة وذلك عند إلتقاء الطريق الوطني رقم 23 مع الطريق الولائي رقم 03 (أنظر الشكل رقم (4)).

- تظهر الشبكة الحضرية متماسكة مع مدينة السوقر في مجالها الإقليمي خصوصا حول الطريق الوطني رقم 23 بحيث تمثل هذه المدينة محوره الرئيسي في مجال النقل والمواصلات، وهو الطريق الذي يربط الجزء الشمالي بالجزء الجنوبي من ولاية تيارت.

يتضح من خلال الشكل رقم (4) أسفله أن مدينة السوقر تتميز بموضع جغرافي متميز بالنسبة لمجالها الإقليمي والحضري، فهي تمثل عقدة ربط ومحور اتصال إقليمي بين مختلف المدن الصغيرة ومدينة تيارت والتي هي عاصمة الولاية وأكبر مدينة من حيث عدد السكان والحجم الحضري، وكما يظهر لنا بأن هذه المدينة تمثل منطقة انتقال بين المدن الشمالية والمدن الواقعة في جنوبها وشرقها وغربها، ويتضح أن مدينة السوقر تؤدي دورا بارزا في مجالها الإقليمي لأنها تمثل منطقة عبور استراتيجي نحو كل الاتجاهات حيث تعبرها شبكة كثيفة من الطرق الوطنية والولائية، مما يؤهلها إلى جذب مختلف أشكال وسائل النقل والمواصلات البرية ويجعل منها محور اتصال وطني و جهوي و إقليمي في المنطقة، ومن أهم هذه الطرق التي تعبر منطقة الدراسة نجد الطريق الوطني رقم 23 وهو عبارة عن طريق رئيسي يربط مدينة تيارت من الجهة الشمالية الغربية بمدينة

غليزان ويمتد نحو آفلو عبر السوق في الجهة الجنوبية. وعليه يمكن فإن هذه المدينة تمثل محور تقاطع والتقاء شبكة الطرق بالجمال الإقليمي، ومما زاد من أهميتها في هذه الشبكة هو وقوعها عند تقاطع الطرق الرئيسية الوطنية والولائية والبلدية، وانطلاقا من هذه الأهمية التي تمثلها هذه الشبكة الكثيفة من الطرق التي تعبر المدينة أو التي تمر بضواحيها فإن مدينة السوق أضحت في العقود الأخيرة بمثابة شبكة عنكبوتية للطرق الرئيسية والتي تقدر نسبة المواصلات بها 64% من مجموع المواصلات المتدفقة على تراب الولاية من الأقاليم المجاورة، وهنا نجد أن من بين أهم ثلاثة طرق رئيسية هي: الطريق الوطني رقم 23 و90 وتعدّ المدينة الثانية في الإقليم من حيث كثافة المواصلات وحركية النقل حيث تعبرها يوميا الآلاف من المركبات كما هو الحال في الطريق الوطني رقم 23 الذي تعبره حوالي 7755 مركبة والطريق الوطني رقم 90 والذي تعبره 2500 مركبة يوميا (SCU, 2014). وبناء على هذا يمكن القول بأن مدينة السوق تمثل شريان حيوي لشبكة النقل والمواصلات في ولاية تيارت لا سيما فيما يتعلق بوسائل النقل الجماعي والنقل العمومي للبضائع والأشخاص، فهي محور اتصال بين مدن الكبرى مثل الشلف، غليزان، عين الدفلى، تيسمسيلت، ومدن أقاليم الجنوب باتجاه الأغواط، البيض، النعام، بشار. وكلها تعد مدن رئيسية لفك العزلة عن مدن الجنوب الواقعة في الصحراء.

شكل رقم (4): مدينة السوق مدينة متوسطة محورية في الجزء الشمالي الأوسط بإقليم ولاية تيارت



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخطط التناسق الحضري لبلدية تيارت والسوق.

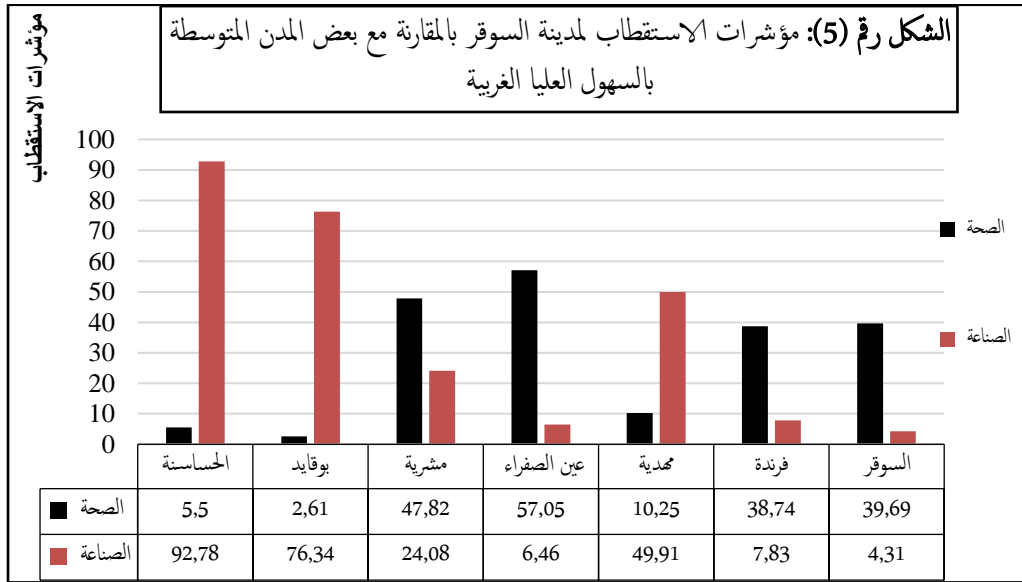
2.3. محاور للتنمية المحلية:

تعتبر مدينة السوقر المدينة الوحيدة المرشحة مستقبلا من بين المدن المتوسطة الحجم التي يمكن أن ترقى إلى مصاف المدن الكبرى، فهي المدينة التي يتوقع أن يتجاوز عدد سكانها الحضر 120.000 نسمة وهذا الحجم من السكان يناسب المدن الكبرى، وبالتالي هذه المدينة قادرة على الارتقاء إلى مرتبة قطب النمو الاقتصادي خاصة وأن كل العوامل تؤهلها لتلعب دور وأداء المدينة المتوسطة حاليا والمدينة الكبيرة مستقبلا في حدود سنة 2025 (PDAU, 2012). وفي الواقع أن هذه المدينة تمثل محور استقطاب هام لمختلف المدن الصغيرة في إقليم ولاية تيارت لا سيما تلك المجاورة لها في منطقة سهل سرسو والمنطقة السهلية بما فيها التجمعات العمرانية الصغيرة المحيطة بها والتي لا يتجاوز عدد السكان بها 2000 نسمة، حيث ترتبط معها بعلاقات اقتصادية من حيث توفير الخدمات الضرورية ومناصب الشغل من خلال الاستثمارات والمشاريع التي تستفيد منها المدينة من الولاية، بالإضافة إلى التبادل التجاري مع بعض المدن الصغيرة كما هو الحال بالنسبة لمدينتي ملاكو وبوشقيف اللتان تقعان بين مدينة تيارت كمدينة كبيرة ومدينة السوقر كمدينة متوسطة، إلا أنهما ترتبطان أكثر بمدينة السوقر، مما يجعل من الممكن تصور أوجه التكامل بينهما وبين السوقر من خلال تحديد وظائف محددة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية الجديدة (PAWT, 2018). وإذا اعتبرنا أن مدينة السوقر تمثل حوض إقتصادي (bassin économique)، حيث تتمثل دورها في هيكلية التنمية الاقتصادية بنوعين أساسيين من النشاطات التنموية: الأول أساسي ويمثل ف تلبية احتياجات سكان المراكز الحضرية والمجال الريفي في المجال المحيط بها، والثاني في السلع المنتجة والتي تقدمها هذه المدينة لمجالها الإقليمي القريب منها خاصة، والمساهمة في تحسين الإنتاج المحلي والخدمات المقدمة للسوق في حوض الحياة الذي تهيمن عليه هذه المدينة من تيارت شمالا حتى بلدية عين الذهب جنوبا ومن بوشقيف في الشمال الشرقي حتى بلدية توسنينة وشحيمة في الجنوب الغربي. فالنشاط الأول الذي تؤدبه المدينة في مجال التنمية المحلية يعد أكثر ديناميكية وأكثر ديناميكية بسبب الضغط المتزايد عليها من طرف النمو الديمغرافي الذي تعرفه التجمعات العمرانية القريبة منها كالفليجة وتوسنينة وسيدي عبد الغاني ونعيمة. وأما النشاط الثاني فيمن أن تعوض به المدينة الإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه البلديات التابعة لإقليمها الإداري ومنها توسنينة وفليجة وسيدي عبد الغني، وهذه التحولات يمكن اعتبارها على المدى البعيد وسيلة لهيكلية التنمية المحلية من طرف المدينة بتركيزها على الوظائف الاقتصادية الرئيسية التي ستكون العمود الفقري لاقتصادها لا سيما منطقة نشاطات تصنيع المنتوجات الحيوانية (الجلود، الصوف والوبر ومشتقاتها...)، بالإضافة إلى استثمار المشروع المرتبط بمصفاة النفط التي ستنتقل بها الأشغال مع مطلع سنة 2022، SCU (2014). مما يؤهل هذه المدينة أن تكون مستقبلا منطقة نشاط وقطب نمو اقتصادي.

الجدول رقم (3): مؤشرات استقطاب المدن المتوسطة مقارنة ببعض المدن الكبرى بالسهول العليا الغربية.

المدن	مؤشرات الاستقطاب		
	الصناعة	الصحة	التعليم العالي
سعيدة	339.21	139.82	437.39
تيارت	210.02	200.39	493.83
السوقر	4.31	39.69	44.00
فرندة	7.83	38.74	46.57

المصدر: المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية للسهول العليا الغربية، ج 2، ص 33: بتصريف.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية للسهول العليا الغربية، ج 2، ص 32: بتصريف.

يتبين من الشكل رقم (5) أعلاه أنّ مدينة السوقر وفرندة لهما وزن كبير في التنمية المحلية في ولاية تيارت، باعتبارهما من المدن المتوسطة ذات الرتبة الثانية في الهرم العمري خاصة في قطاع الصحة إلى جانب المدن المتوسطة الأخرى بإقليم السهول العليا الغربية، كما هو الحال بالنسبة لمدينة الحساسنة بولاية سعيدة ومشرية وعين الصفراء بولاية النعامة، في حين يبدو أنّها أقل مكانة من هذه المدن في قطاع الصناعة، وهذا بسبب تركيز الصناعة بشكل كبير في مدينة تيارت والتي تعد لحد الآن قطبا صناعيا صاعدا على مستوى إقليم ولاية تيارت، فمؤشر الاستقطاب بمدينة السوقر أكبر بأربعة أضعاف تقريبا من مؤشر الاستقطاب بمدينة مهدية ويفوق مؤشر الاستقطاب بمدينة فرندة، ويقارب مؤشر استقطاب مدينة السوقر في الصناعة مؤشر استقطاب مدينة فرندة رغم أنه أقل بكثير من مؤشر الاستقطاب بالنسبة للمدن

المتوسطة الأخرى بإقليم السهول العليا الغربية. وهذا لا يعني أن المدن المتوسطة التي تتجسد في مدينة السوكر كنموذج بارز لديها تأثير محدود في التنمية المحلية كأقطاب حضرية، بل بالعكس نجد أن دورها يضاوي دور المدن الكبرى كما هو الحال في مدينة تيارت. كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدن المتوسطة في ولاية تيارت والمتمثلة في السوكر خاصة، أنها تتميز بمؤشرات متوسطة مقارنة بالمدن الكبرى في قطاع الصحة، لكنها ضعيفة في قطاع الصناعة ومنعدمة تماما في قطاع التعليم العالي، حيث تراوح مجموع المؤشرات ما بين 40 و46 فقط مقارنة بمدينة تيارت والتي تمثل عاصمة الولاية حيث بلغ مجموع مؤشر الاستقطاب بها 904.24. وهذا يعني أن مدينة السوكر بالرغم أنها تلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات والتنمية المحلية بهذه الولاية إلا أنها لازالت بحاجة إلى تطوير في القطاع الصناعي والتعليم العالي، حتى تكون مساهمتها في المستوى المطلوب أو على الأقل مقبولة عموما. ولكنها أقل استقطابا من المدن الكبرى التي تهيمن على مجال السهول العليا الغربية كما هو الحال في مدينة تيارت وسعيدة باعتبارهما قطبين اقتصاديين صناعيين قديمين، بالإضافة إلى امتلاكهما قطبين جامعيين من أكبر الأقطاب الجامعية والبحث العلمي تستفيد منهما المؤسسات الاقتصادية في هذا النطاق من إقليم السهول العليا (أنظر الجدول رقم (3) أعلاه).

الجدول رقم (4): تأثير مدينة السوكر كقطب نمو في الشبكة العمرانية على مستوى المجال الإقليمي للدائرة عام 2012.

المدن	الوظيفة	مستوى الهراركة	عدد سكان المدينة	تأثير واسع	تأثير متوسط
السوكر	مدينة متوسطة متعددة الوظائف قطب نمو اقتصادي ذو خدمات أساسية	المرتبة 01 إقليمي	83.000	نعيمية + توسينية + سيدي عبد الغني + دائرة عين الذهب	ملاكو + بوشقيف + توسينية + فابجة + سيدي عبد الغني
توسينية	مدينة صغيرة ذات وظائف إدارية	المرتبة 02 محلي	12.000	الإقليم البلدي	مركز بلدي في محيط محدود.
سيدي عبد الغني	مدينة صغيرة شبه حضرية	المرتبة 02 محلي	10.000	الإقليم البلدي	مركز بلدي في محيط معزول
نعيمية	مدينة صغيرة شبه حضرية	المرتبة 03 محلي	10.000	الإقليم البلدي	مركز بلدي في محيط معزول

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخطط التناسق الحضري 2012: بتصرف.

تبلغ منطقة نفوذ مدينة السوكر في تأثيرها على المجال الحضري مسافة نصف قطرها 30 كلم على الأقل وتشارك مع مدينة تيارت في استقطاب عدة مراكز وتجمعات حضرية مختلفة الأحجام، فقد أصبحت اليوم هذه المدينة تشكل قطب النمو الاقتصادي الثالث بعد قطبي مدينة تيارت

وسعيدة بإقليم السهول العليا الغربية. ففي عام 2007، كان هناك أكثر من 1400 متجر وخدمة في مدينة السوق، أي نسبة 1 لكل 51 نسمة. إذا كانت تجارة التجزئة هي المهيمنة (1240)، كما تم تسجيل 160 شركة تجارة الجملة وشبه الجملة التي تخدم جميع البلديات المحيطة (SCU, 2014). ومن خلال تحليلنا للجدولين رقم (3) و(4) يتضح أنّ مدينة السوق ذات أهمية كبيرة في التنمية المحلية وستصبح منطقة استراتيجية في استقطاب الاستثمار المحلي، وهذا يعكس أن هذه المدينة ذات تأثير وبعد إقليمي واسعين في ولاية تيارت، بحيث تحتل المرتبة الأولى في مجال دائرة السوق والمرتبة الثانية على المستوى الإقليمي لولاية تيارت، فهي تمثل مدينة متوسطة ذات وظائف متعددة وفي نفس الوقت هي قطب اقتصادي إقليمي، بالمقارنة بالمدن الأخرى الصغيرة تهيمن على معظم المراكز الحضرية الواقعة في دائرة السوق كما هو الحال في مدينتي توسنينة وسيدي عبد الغني وهما عبارة عن مدينتين صغيرتين تابعتين لمدينة السوق، كما أن لهذه المدينة انفتاح على مدن الأقاليم المجاورة لمجالها الحضري فنلاحظ أن تأثيرها الواسع في التنمية المحلية يمتد إلى مدن الإقليم الشمالي والشمالي الغربي كما هو الحال في تأثيرها لمدينة بوشقيف وملاكو، بل يمتد تأثيرها كذلك إلى غاية مدن الجهة الجنوبية السهوية كما هو الحال بالنسبة للمجال الإقليمي لدائرة عين الذهب المجاورة لحدودها الإقليمية والإدارية.

الخاتمة:

نستخلص في الأخير من هذه الدراسة أن عدد المدن المتوسطة في إقليم السهول العليا الغربية محدود جدا، وإذا أخذنا في الاعتبار المعايير الديمغرافية والوظيفية والاقتصادية فإننا نجد معظم المدن المتركزة في هذا النطاق من السهوب، إما مدن كبرى تمثل عواصم لولايات مثلما هو الحال في مدينة تيارت وسعيدة وتيسمسيلت. وإما تشكل تجمعات عمرانية تحولت من قطاعات زراعية وقرى ريفية ثم مراكز حضرية وأصبحت اليوم مدن صغيرة نتيجة هجرة سكان الأرياف لا سيما خلال العشريتين الأخيرتين بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة خلال التسعينات، ونتيجة الجفاف الذي ضرب المنطقة خلال السنوات العشر الأخيرة، وهذه الظاهرة لا تخص بعض المناطق من أقاليم ولايات الجزء الغربي من السهول العليا وإنما تشترك فيها جميع ولايات المجال السهبي في الغرب الجزائري. فقد توصلنا إلى أن المدن المتوسطة في هذه الولاية لا يتجاوز ثلاثة مدن حسب معايير تصنيفها، وتبقى مدينة السوق تعد نموذجا بارزا لهذا النوع من المدن، وبعد تحليلنا للمجال الإقليمي ودور مدينة السوق في المجال التبارقي وأثرها في التوازن الإقليمي توصلنا إلى عدة نتائج أساسية نوجزها فيما يلي:

- هناك اختلال كبير في نمو المدن وتوازن الشبكة العمرانية بالمجال الإقليمي لولاية تيارت، حيث أن هذه الولاية معظم التجمعات العمرانية فيها عبارة عن مراكز حضرية تطغى عليها المدن الصغيرة وهي حاليا أكثر من 20 مدينة لا يتجاوز عدد سكانها 15.000 نسمة مع مزيج من التجمعات

الثانوية في شكل قرى ومداشر مبعثرة. يقابله عدد قليل جدا من المدن المتوسطة لا تتجاوز حاليا ثلاثة مدن (السوقر، فرنده، قصر الشلالة).

- تعتبر مدينة السوقر ثاني أكبر مدينة حضرية بعد المدينة الأم (مدينة تيارت) في مجال الإقليم التبارتي، وهي الوحيدة من بين المدن المتوسطة في هذا المجال التي يتوقع أن ترقى إلى مصاف المدن الكبرى مستقبلا، نظرا لما تعرفه نمو حضري سريع ونمو ديمغرافي متزايد تجاوز المعدل الولائي المقدر بـ 2.04% سنويا حيث يتوقع أن يصل سكانها أكثر من 120.000 نسمة في حدود عام 2022.

- تعدّ مدينة السوقر حاليا نموذجا بارزا للمدن المتوسطة التي تضطلع بدور التوازن الإقليمي في المجال التبارتي، وذلك باعتبارها أكبر قطب حضري بعد قطب مدينة تيارت يمكن أن يعول عليه في الاستقطاب الحضري والنفوذ الإقليمي في المجال الممتد من سهل سرسو شمالا إلى امتداد نطاق السهوب جنوبا.

- تمثل مدينة السوقر قطب نمو إقتصادي يشترك مع القطب الحضري لمدينة تيارت في التنمية المحلية، فهما القطبين الرئيسيين في الولاية اللذين يمكنهما إحداث التوازن الإقليمي لا سيما في المنطقة الممتدة من مدينة تيارت شمالا إلى غاية الحدود الجنوبية الشرقية للولاية، ومما زاد من أهميتهما كمدينتين أساسيتين في الولاية هو وقوعهما على محور واحد والمتمثل في الطريق الوطني رقم 23 بمسافة تفصل بينهما لا تتجاوز 25 كلم.

- تمثل مدينة السوقر محورا أساسيا من محاور التنمية المحلية، باعتبارها منطقة استقطاب في حوض الحياة الذي يركز على أربعة أقطاب رئيسية تتمثل بالترتيب حسب الهراركية الحضرية في المدن التالية: تيارت، السوقر، فرنده، قصر الشلالة. حيث تحتل مدينة السوقر المرتبة الثانية من بين هذه الأقطاب الحضرية الأربعة.

قائمة المراجع البيليوغرافية:

1. المراجع العربية:

- القانون رقم 20/1 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، 15 ديسمبر 2001، ص 15.
- القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، 20 فيفري 2006، ص 07.
- التيجاني، ب. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 27.
- كيش، ع. (2011). التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، (أطروحة دكتوراه)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، ص 29-30.

- لعروق، م. (1991). المدن المتوسطة في الجزائر "دورها في التنمية المحلية وفي تنظيم المجال، الملتقى الجغرافي العربي"، جامعة قسنطينة، 24-26 سبتمبر 1991.
 - نزاري، ج. (2009). عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة "دراسة ميدانية بمدينة العلة- ولاية سطيف". (رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري)، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، ص ص 37-40-88.
 - قابوش، ع. (2005). مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر -حالة شمال الشرق الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية (23)، ص 216 .
 - رحمان، ش. (د-ت). الجزائر غدا -استرجاع التراب الوطني - وضعية التراب الوطني، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 253-256.
 - غصير، إ. (2018). دور المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي -حالة خنشلة وإقليمها المجاور، (رسالة ماجستير في الجغرافيا والتبينة الإقليمية)، معهد علوم الأرض والكون والتبينة العمرانية، جامعة مصطفى بن بولعيد، ص 40.
- 2. المراجع الأجنبية:**

- Bernard, K. (1973). les villes moyenne des Pyrénées et du sud-ouest. *Revue Géographique*, 44 (4), p7.
- Bousmaha, A. (2014). le role des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en algérie le cas la region centrale du tell de l'est algerien. *Revue de science et technologie*(39),p 30.
- Demaziare. (2014). Pourquoi et comment analyse les villes moyennes ? un potentiel pour la recherche urban. , *Métropolitiques*, p1.
- Dierction. P.S.B.T(2018). *Annuaire Statistique*, Wilaya de Tiaret, Algérie.
- OuldSidahmed, M. (2016). les villes mauritaniennes: contribution a L'étude du Processus D'urbanisation Dans Un Pays Du Sahel et du Sahara. *Revue elmidad*, 4(2), p11.
- Plan. A.W.T. (2018). *plan de l'aménagement de la wilaya de Tiaret (PAWT)*. Tiaret, Algérie, pp 27-
- Plan. D.A.U. (2012). *2eme Révision le Plan Directeur Aménagement d'urbanisme de la Commune de Sougueur* .Tiaret, Rapport final,pp 12-14.
- Schéma C.U. (2014). *Etude de L'élaboration de Schéma de la Cohérence Urbaine de la Ville de sougueur*. pp 19-25-72-45-132.
- Schéma. R.A.T. (2008). *Elaboration du shéma regional d'aménagement de territoire de la région programme des hauts plateaux ouest a l'horizon 2025*. T2, Rapport de mission1, Ed1, p32.